EP

برنامج
الأمم المتحدة
للبيئة

Distr.
RESTRICTED

UNEP/IG.56/4
26 June 1985
ARABIC
Original : ENGLISH

الاجتماع العادى الرابع للأطراف المتعاقدة
في اتفاقية حماية البحر الأبيـــــض
المتوسط من التلوث والبروتوكـــــولات
المتعلقة بها •

جنوا ، ٩ ـ ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥

خطة عمل البحر الأبيض المتوسـط
نظرة الى الماضي والمستقبل

مذكرة من المدير التنفيـذى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئـة

GE.85-02035

EP

Distr.
RESTRICTED

UNEP/IG.56/4
26 June 1985
ARABIC
Original : ENGLISH

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الاجتماع العادى الرابع للأطراف المتعاقدة
في اتفاقية حماية البحر الأبيض
المتوسط من التلوث والبروتوكولات
المتعلقة بها •

جنوا ، ٩ ـ ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥

خطة عمل البحر الأبيض المتوسط
نظرة الى الماضي والمستقبل

مذكرة من المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

GE.85-02035

مقدمـــة

١- كان الاجتماع غير العادى للأطراف المتعاقدة ، الذى انعقد في أثينا في نيسان/أبريل١٩٨٤، على علم تام بالفرصة الفريدة التي يتيحها هذا الاجتماع ، بمناسبة الذكرى العاشرة لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، لاستعراض واعادة النظر في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط واعادة تأكيد الارادة السياسية لحماية وتعزيز منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال التعاون • وقد حدد اجتماع أثينا أهداف ذلك الاستعراض والوثائق التي يتعين اعدادها لمساعدة الأطراف المتعاقدة •

٢- وللتعرف على وجهات النظر المستقلة طلبت الأمانة من خبيرين استشاريين اعداد دراستين هما :

- تقييم التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الواردة في خطة العمل • وترد هذه الدراسة في الوثيقة المعنونة " السنوات العشر الأولى من خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - استعراض نقدى " (UNEP/IG.56/Inf.3) ؛
- تقييم وقائعي عام لحالة البحر الأبيض المتوسط بالاستناد الى المعلومات المتاحة من خلال البرنامج المنسق (MED POI) ومن مصادر أخرى • وترد هذه الدراسة في الوثيقة المعنونة " تقرير عن حالة التلوث في البحر الأبيض المتوسط " (UNEP/IG.56/Inf.4) •

٣- وتعكس الوثيقتان آراء الخبيرين الاستشاريين بالاستناد الى التجربة المباشرة في تنفيذ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط و / أو المشاورات المكثفة التي أجريت مع أعضاء الأمانة • وقدمت الوثيقتان بوصفهما وثيقتي معلومات لتزويد الأطراف المتعاقدة بالحقائق وبتحليل مستقل •

٤- أما هذه الوثيقة ، التي يقدمها المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، فهي تتضمن تحليلا قصيرا عما تم انجازه في الماضي من خطة عمل البحر الأبيض المتوسط منذ أن بدأت • وتعكس الوثيقة آراء المدير التنفيذى بشأن احتمالات تطورها في السنوات المقبلة • وتتضمن الوثيقة أيضا مشروع اعلان اقترحه المدير التنفيذى بمناسبة الذكرى العاشرة لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط • ويعكس هذا المشروع آراء المدير التنفيذى بالنسبة للمستقبل • وتستند الوثيقة الى تجربة الأمانة فيما يتعلق بتنظيم ودعم البرامج الاقليمية كما تأخذ هذه الوثيقة في الاعتبار الوثيقتين المشار اليهما في الفقرة ٢ أعلاه •

حوض البحر الأبيض المتوسط

٥- ليس البحر الأبيض المتوسط ، بحرا عاديا ، فلقد وصف بأنه محيط صغير نظرا لانغلاقه شبه التام وأن نظامه البيئي المحدد لم يفهم بعد فهما تاما • فهو حوض تبلغ مساحته ٢٫٥ مليون كم٢ لا تتدفق اليه من الأراضي المجاورة سوى كمية ضئيلة من المياه العذبة ويتبخر بدرجة عالية كما أن مياه المحيط الأطلسي تتدفق اليه من خلال مضايق جبل طارق ويتأثر النمط العام لحركة المياه فيه بتدفق المياه السطحية الشحيحة بالمواد المغذية للمحيط الأطلسي وتتحول هذه المياه السطحية من خلال التبخر وغيرها من الظواهر الأوقيانوغرافية المعقدة الى مياه عميقة غنية بالمواد المغذية وذات درجة عالية من الملوحة • ولم يتم ، على نحو كاف ، فهم الحركة المعقدة لكتل المياه لاسيما فيما يتعلق بدورها المحتمل والفعلي في نقل وتوزيع الملوثات •

٦- وعلى الرغم من أن التركيب الكيميائي للبحر الأبيض المتوسط يشابه التركيب الكيميائي لمياه الأطلسي المجاورة ، الا أن له سمات مميزة أهمها أن مياهه السطحية تفتقر الى المواد المغذية ونتيجة لذلك ، فان الانتاجية البيولوجية للبحر الأبيض المتوسط منخفضة نسبيا • وفي بعض المناطق توجد كنتيجة للعمليات الطبيعية ، بعض العناصر مثل الزئبق بتركيزات كبيرة في بعض الكائنات البحرية •

برنامج رصد وبحث التلوث

٧- تم تنظيم البرنامج المنسق لرصد وبحث التلوث في البحر الأبيض المتوسط (MED POL) بوصفه أول الأنشطة الرئيسية التي يتعين الاضطلاع بها في خطة العمل ، كنتيجة للاعتقاد بأن الشرط الأساسي لتصميم التدابير الفعالة الكفيلة بحماية البحر يكمن في المعلومات الموثوقة عن مصادر ومستويات وسبل وآثار الملوثات التي تدخل البحر الأبيض المتوسط •

٨- وتمت الموافقة على البرنامج المنسق في عام ١٩٧٥ لدى اعتماد خطة العمل في برشلونة وتم بنجاح في عام ١٩٨٠ انجاز المرحلة الأولى من البرنامج المنسق • حيث ان هذه المرحلة استهدفت أساسا تنمية قدرات دول البحر الأبيض المتوسط بحيث تتمكن من المشاركة في برنامج شامل ودائم للبحث والرصد • وشارك في البرنامج المنسق في هذه المرحلة الأولى ٨٠ مركزا من مراكز البحوث الوطنية وتم في هذه الفترة أيضا وضع منهجية البرنامج المنسق وأنتج البرنامج أول مجموعة من البيانات • واعتبارا من عام ١٩٨١ دخل البرنامج المنسق مرحلته الثانية حيث ركز على نحو أكبر على الرصد المنهجي المنظم على أساس برامج الرصد الوطنية المنسقة والأبحاث التي تدعم برامج الرصد هذه ، على نحو مباشر •

٩- وتستخدم البيانات التي ينتجها البرنامج المنسق كأساس لتحليل " الحالة الصحية "الراهنة للبحر الأبيض المتوسط واتجاهات مستويات التلوث • وتقدم أيضا المعلومات العلمية اللازمة لوضع التدابير المعقولة لمكافحة التلوث • بيد أن نظام جمع البيانات وتبليغها من جانب الحكومات أبعد ما يكون الى الكمال كما أنه لا يمكن بعد انتاج تقييمات للاتجاهات تستند الى مجموعات زمنية مقارنة•

١٠- تم في عام ١٩٧٨ ، من خلال البرنامج المنسق انجاز أول تقييم شامل لعبء التلوث الذى يصل الى البحر الأبيض المتوسط من مصادر ساحلية •• وقد أتاح هذا التقييم معلومات هامة أثناء التفاوض بشأن البروتوكول الخاص بمكافحة الملوثات من مصادر برية • وكشف التقييم عن أن الممارسات المحلية المتبعة حاليا في تصريف الفضلات يمكن أن تشكل أهم العوامل المؤثرة تأثيرا ضارا على نوعية المياه الساحلية وأن انجراف الأرض ، لاسيما الأنهار ، يساهم بالغ المساهمة في عبء التلوث الذى ترزح تحته هذه المياه • ويتعين على نحو عاجل استكمال المسح الذى أجري في عام ١٩٧٨ لمصادر الملوثات البرية وكمياتها وذلك لاتاحة المعلومات الأساسية اللازمة لتنفيذ البروتوكول الخاص بمكافحة الملوثات من مصادر برية تنفيذا واقعيا •

١١- وقد تم انجاز دراستين متعمقتين بما في ذلك التوصيات الملموسة المقدمة الى الأطراف المتعاقدة ليتسنى لها اتخاذ التدابير الضرورية • وتتناول احدى هاتين الدراستين نوعية الكائنات الميكروبية التي تعيش في المياه الساحلية الترفيهية والمحار والمياه التي يتم فيها تربية المحار، وتتناول الدراسة الأخرى مشكلة الزئبق وعلاقته بنوعية الأغذية البحرية بصفة خاصة • ويجرى اعداد دراسات مماثلة عن مواضيع مثل المواد الهيدروكربونية النفطية •

١٢- وأكدت النتائج التي تم التوصل اليها حتى الآن الرأى الذى مفاده أن البحر الأبيض المتوسط لايزال يعتبر اجمالا بحرا سليما • بيد أن المياه الساحلية للبحر الأبيض المتوسط ، التي لها أهمية أولية بالنسبة للسكان والسياحة واستغلال الموارد الحية ، قد تدهورت بالتلوث في مناطق كثيرة • ومن العوامل المسببة لهذا التلوث على نحو أكثر شيوعا هي مياه المجارى والنفايات الصناعية والقطران والقمامة •

١٣- ولاتزال المعلومات التي تم تجميعها والمعرفة التي تم اكتسابها من خلال البرنامج المنسق غير كافية لتقييم بعض المشاكل التي تعتبر من ألح المشاكل المتعلقة بتلوث البحر الأبيض المتوسط ومازالت هناك بعض الأطراف المتعاقدة التي لم تعلن بعد عن برامجها الوطنية للرصد •ومن الضرورى أن تتوفر معلومات أدق لاسيما عن العمليات الهيدرودينامية التي تساهم في نقل الملوثات ومن أهمية الملوثات المنقولة جوا • ويبدو أن الوقت المناسب قد حان أيضا للقيام بانتظام برصد المناطق المرجعية من خلال برامج منسقة متعددة الأطراف يمكن أن تتيح معلومات عن اتجاهات التلوث الطويلة الأجل للبحر الأبيض المتوسط ككل • ومن الضرورى أيضا القيام باستعراض نقدى للأولويات التي يتعين على البرنامج المنسق أن يتناولها بحيث يمكنه التركيز على المسائل التي تساهم على نحو مباشر في بلوغ أهداف خطة العمل والاتفاقية والبروتوكولات المتصلة بها •

١٤- وقد حقق البرنامج المنسق نجاحا بالغا لتمكنه من تعبئة الأوساط العلمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط لخدمة خطة العمل • وتكتسب مراكز التنسيق الوطنية للبرنامج المنسق أهمية من حيث تنسيق الجهود على المستوى الوطني والعمل بوصفها وسائل هامة للربط بين السلطات الوطنية والأمانة • ويتعين استمرار الزخم المكتسب في الماضي عن طريق الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة في تنسيق البرنامج المتفق عليه وتحليل النتائج المتحصل عليها وترجمة هذه التحليلات الى مقترحات عملية لاتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة التلوث في البحر الأبيض المتوسط •

الخطة الزرقاء

١٥- تمت الموافقة على الخطة الزرقاء في بداية عام ١٩٧٧ بوصفها دراسة لاحتمالات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لحوض البحر الأبيض المتوسط بما يتفق وأهداف خطة العمل • وبدأ تنفيذ هذه الخطة بعد تأخير كبير • فقد تعرقل التنفيذ لعدم وجود اتفاق واضح في المراحل الأولى بشأن أهداف هذه الدراسة والمنهجية التي يتعين استخدامها لبلوغ هذه الأهداف •

١٦- وعلى الرغم من ذلك ، تم في عام ١٩٨٣ انجاز المرحلة الأولى من الخطة الزرقاء ونتج عن ذلك اجراء اثنتي عشرة دراسة قطاعية عن مواضيع تتراوح ما بين النظم والنظم الفرعية لاستخدام الأراضي وأثر العوامل التي لا تنتمي الى البحر الأبيض المتوسط على حوض البحر الأبيض المتوسط •

١٧- وتم ايجاز نتائج الدراسات القطاعية في دراسة شاملة وتمر الخطة الزرقاء الآن بمرحلتها الثانية • وتم التخطيط لانجاز المرحلة الثالثة (الأخيرة) من الخطة في نهاية عام ١٩٨٧ •

١٨- وينبغي أن تجرى الأطراف المتعاقدة تحليلا دقيقا للنتائج المتوقعة للخطة الزرقاء ، أى المخططات الانمائية البديلة ، ويتعين أن يتولى كل طرف على حدة دراسة أهمية وفائدة الاستراتيجات الانمائية الوطنية •

برنامج الأعمال ذات الأولوية

١٩- عانى أيضا برنامج الأعمال ذات الأولوية الذى تمت الموافقة على تنفيذه بوصفه نشاط مكملا للخطة الزرقاء ، من التأخيرات الناشئة عن تأخر انشاء الهياكل الأساسية الداعمة (كمركز النشاط الاقليمي لبرنامج الأعمال ذات الأولوية في سبليت ومراكز التنسيق الوطنية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية) وعدم وجود خطة عمل محددة بوضوح ، ونقص الأموال •

٢٠- ويضطلع برنامج الأعمال ذات الأولوية ، اليوم ، بأنشطة في جميع المجالات التي وافقت عليها الأطراف المتعاقدة في البداية • ان انشاء شبكة من مراكز التنسيق الوطنية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية ومنه اعداد الخبراء والمؤسسات يسير سيرا مرضيا ويوفر أساسا واقعيا تستند اليه هذه الأنشطة • ويمكن ملاحظة أول نتائج ملموسة في مجموعة من الدراسات والتقييمات والمبادىء التوجيهية التي تم استعراضها على نحو مقبول في اجتماعات خبراء البحر الأبيض المتوسط •

٢١- وبينما ينبغي مواصلة الأنشطة الجارية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية وفقا لخطة العمل والجدول الزمني المتفق عليهما ، ومن ثم الاسهام في انجاز الخطة الزرقاء ، فان عمل المستقبل ينبغي أن يركز على حل المشاكل وأن يكون موجها نحو العمل كما ينبغي أن يشدد على نقل الخبرة والمنهجية والتكنولوجيا لاسيما في مجالات لم يتم بعد تطويرها على نحو تام ، مثل تقييم الأثر البيئي، والاستزراع المائي ، واستخدام الطاقة الشمسية •

المناطق المتمتعة بحماية خاصة

٢٢- يبدأ الآن فقط استحداث الأنشطة المتعلقة بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة وذلك بانشاء مركز النشاط الاقليمي للمناطق المتمتعة بحماية خاصة في تونس •

٢٣- وينبغي اعطاء أولوية عالية لوضع المبادىء التوجيهية والمنهجيات الملائمة (ليتسنى)مسح مناطق البحر الأبيض المتوسط التي قد تتطلب حماية خاصة واعتماد هذه المبادىء التوجيهية والمنهجيات من جانب الأطراف المتعاقدة واجراء مسح فعلي للمنطقة التي يشملها البروتوكول الخاص بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة •

٢٤- ان المناطق المعلنة حتى الآن بوصفها " مناطق متمتعة بحماية خاصة " لا تضمن حماية التراث الطبيعي للبحر الأبيض المتوسط ، ومن ثم ، ينبغي زيادة عدد هذه المناطق زيادة هائلة • وينبغي أن تولي الأطراف المتعاقدة اهتماما عاجلا بحماية الثدييات البحرية التي تعيش في البحر الأبيض المتوسط والتي أشرف بعضها على الانقراض •

٢٥- وينبغي أن يعلن أن المناطق التي لها بالنسبة للبحر الأبيض المتوسط أهمية بيئة محددة هي مناطق خاضعة للحماية المشتركة للأطراف المتعاقدة وأنه ينبغي أن تحظى ادارة هذه المناطق بدعم من جانب خطة العمل •

الصكوك القانونية

٢٦- تشكل اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث و البروتوكولات المتعلقة بها جزءا لا يتجزأ من مجموعة الصكوك القانونية التي تم استخدامها بوصفها نماذج ناجحة للمناطق الأخرى التي يشملها برنامج البحار الاقليمية الذى يقوم برعايته برنامج الأمم المتحدة للبيئة • ويشهد على نوعية هذه الصكوك وتوازنها أن أيا من الأطراف المتعاقدة لم يشعر خلال السنوات العشر الماضية بالحاجة الى تعديلها بل لم ينسحب منها أى من هذه الأطراف •

٢٧- وأقرت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، على نحو جازم ، النهج الاقليمي بل ومعظم الأحكام المحددة الواردة في الصكوك القانونية الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط •

٢٨- وقد شارك في اعداد هذه الصكوك خبراء تقنيون وقانونيون تابعون للأطراف المتعاقدة مما تيسر معه اعتماد النصوص القانونية في وقت قصير نسبيا وباتفاق الآراء • وأعقب ذلك تصديق الحكومات على هذه الصكوك في أزمنة قياسية غالبا ما يشير الى التأييد السياسي الذى تحظى به هذه الوثائق •

٢٩- ومن ثم فمن دواعي القلق بالنسبة للمدير التنفيذى أن التنفيذ اللاحق لم يكن بنفس السرعة وأنه لم يتم بعد اتخاذ أى اجراء بشأن مسائل بسيطة نسبيا كتعيين السلطات المسؤولة أو التبليغ العادى عن البرامج والأنشطة الوطنية • وينبغي اعطاء أولوية للأعمال المطلوبة وينبغي أن ينظر الاجتماع الحالي في المفاوضات المؤدية الى الصكوك القانونية الاضافية التي طالبت بها الاتفاقية (مثل الصكوك الخاصة بالاستكشاف والاستغلال في عرض البحر والصكوك الخاصة بالمسؤولية والتعويض) •

مكافحة التلوث الناشيء عن مصادر برية وبحرية

٣٠- ليس من شك في أن التلوث الناشيء عن مصادر برية يشكل تهديدا رئيسيا للمياه الساحلية للبحر الأبيض المتوسط ، ويعتبر التنفيذ السريع للبروتوكول الخاص بالتلوث الناشيء عن مصادر برية بمثابة العلاج الفعال الوحيد لعكس اتجاه الحالة الراهنة •

٣١- وقد بدأ من خلال البرنامج المنسق وضع البرامج والتدابير الكفيلة بالقضاء على التلوث بالمواد المشمولة في البروتوكول الخاص بالتلوث الناشيء عن مصادر برية أو الحد منه • ومن الضرورى التوصل الى اتفاق مبكر بشأن اتباع نهج منتظم لتنفيذ البروتوكول الخاص بالتلوث الناشيء عن مصادر برية ، بما في ذلك المبادىء العامة والمنهجية والجدول الزمني الخاصة بوضع واعتماد برامج وتدابير لمكافحة التلوث •

٣٢- بيد أنه على الرغم من أن الأطراف المتعاقدة لم تعارض البيانات العلمية والنهج المستخدمة في صياغة التدابير المقترحة الا أنه يبدو أنها مازالت ممتنعة عن اعتماد هذه التدابير •

٣٣- ومازالت مياه المجارى تشكل أهم الملوثات المؤثرة على المياه الساحلية للبحر الأبيض المتوسط • ويتعين على الأطراف المتعاقدة أن تقرر اتخاذ التدابير التقنية الضرورية لتخفيض هذا النوع من التلوث دون اللجوء الى المزيد من البحث والرصد العلميين •

٣٤- ويواصل المركز الاقليمي لمكافحة التلوث بالنفط ، منذ انشائه في عام ١٩٧٦ ، الاضطلاع بمهمته بوصفه مركزا للتدريب وتبادل المعلومات الخاصة بالمواضيع المتعلقة بالتلوث النفطي الناشيء عن حالات الطوارىء البحرية • ويمكن للمركز الاقليمي لمكافحة التلوث بالنفط ، الى جانب قيامه

بنجاح بمساعدة عدة أطراف متعاقدة في وضع خطط الطوارىء الوطنية الخاصة بها ، أن يساعد في صياغة الاتفاقات دون الاقليمية الخاصة بتبادل المساعدة في حالات الطوارىء البحرية في المناطق شديدة الخطر والتي ينبغي أن تعتمدها الأطراف المتعاقدة المعنية •

تدابير أخرى

٣٥- ان النهج الذى تتخذه خطة عمل البحر الأبيض المتوسط تدعمه أفضل المعارف التقنية المتاحة بيد أنه لا يمكن القاء اللوم على الجمهور اذا ظل يتشكك في التزام حكومته الحقيقي طالما لم تنفذ الاتفاقات على نحو تام •

٣٦- وينبغي أن نتذكر أن واحدة من العمليات البيئية الناجحة وهي عملية تطهير نهر التايمس لم تلق اهتماما جماهيريا من خلال تقارير لجان الخبراء بل من خلال ظهور الأسماك من جديد في النهر بعد أن كانت قد اختفت بفعل التلوث ، وهي العملية التي أعلن عنها على نطاق واسع • ولتحقيق نفس الأثر الواضح ، ينبغي تنفيذ تجربة نموذجية تطبق فيها ، في آن واحد وبمشاركة جماهيرية واسعة ، جميع الأحكام القانونية والعلمية والاجتماعية - الاقتصادية الواردة في خطة العمل على منطقة مختارة من البحر الأبيض المتوسط وذلك لاثبات الامكانات الحقيقية لهذه الأحكام عمليا •

تنظيم الاستجابة

٣٧- ان خطة عمل البحر الأبيض المتوسط هي الآلية التي استحدثت منذ عشر سنوات لتعزيز وتنسيق استجابة الحكومات للمشاكل التي جرى وصفها في الفقرات السابقة • وقد استندت الى مفهومين أساسيين هما النهج المتعدد الأطراف والتعاون •

٣٨- ان النهج المتعدد الأطراف المطلوب للتصدى لأية مشكلة بيئية لا غنى عنه بالنظر الى تعقيد المشاكل المشمولة في عبارة " تلوث البحر الأبيض المتوسط " وتنوعها وحجمها •

٣٩- ولقد أكدت تجربة السنوات العشر الماضية أهمية النهج المتعدد الأطراف الا أنها بينت أيضا صعوبة تطبيق هذا النهج عمليا • ولايزال التحدى يكمن في كيفية تطبيق هذا النهج على نحو أكثر انتظاما دون أن نجعل من هذه الممارسة عملية مجهدة وبطيئة للغاية •

٤٠- أما التعاون فيما بين جميع الأطراف المتعاقدة فهو المفهوم الأساسي الثاني • فلقد كان ذلك عن حق المفهوم الابتكارى الذى تضمن عدة أفكار منها أنه لن تستطيع أى دولة تتصرف بمفردها أن تتغلب على مشاكل التلوث البحرى في مياهها الساحلية ناهيك عن حوض البحر ككل ؛ ومنها أن تبادل المعلومات والتخطيط المشترك لأى عمل في المستقبل يكون اقتصاديا ومفيدا للجميع ، ومنها أن اعلان الأطراف المتعاقدة عن استعدادها لمساعدة بعضها البعض عن طريق نقل التكنولوجيا سيجد له في البحر الأبيض المتوسط أبعادا عملية •

٤١- بيد أن مفهوم التعاون قد طبق بطريقة تقييدية • فكثيرا ما اعتبرت خطة العمل برنامجا مستقلا لا أداة لتنسيق الاستجابة المشتركة للحكومات • ومن ثم لم تتأثر البرامج الوطنية بخطة العمل باستثناء ما تم تمويله منها من جانب صندوق البحر الأبيض المتوسط الاستئماني • ونشأت البرامج الدولية على نحو مستقل • وقلما عكست العلاقات الثنائية المشاغل المعرب عنها والالتزامات المتعهد

بها في اطار خطة عمل البحر الأبيض المتوسط • فما كان مقصودا منه أن يعمل كموجه انما استخدم على نحو غير فعال كمجداف •

٤٢- ربما كان من الطبيعي في الماضي ، عندما كانت الآلية في طور الانشاء والتجريب وكانت مقيدة بنقص الأموال ، أن تلتمس الحكومات الحذر في استخدام هيكل حكومي دولي ووحدة الأمانة في أغراض التنسيق الشامل •

٤٣- بيد أنه تم الآن التوصل الى مرحلة يجب فيها استخدام هذه الهياكل على نحو تام في الغرض الذى أنشئت من أجله اذا ما أريد تبرير تعقيدها •

٤٤- وفي الحقيقة ، فان الهيكل التنظيمي لخطة العمل يتناسب وتعقيد الموضوع الذى يتناوله • فمن ناحية الأطراف المتعاقدة توجد اجتماعات ومؤتمرات ويوجد المكتب ومراكز التنسيق الوطنية ، ومراكز تنسيق الخطة الزرقاء ، واللجنة التوجيهية للخطة الزرقاء ، ومراكز تنسيق برنامج الأعمال ذات الأولوية ، ومراسلو المركز الاقليمي لمكافحة التلوث بالنفط • وفي جانب الأمانة يوجد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه أمانة الاتفاقية ، ووحدة التنسيق في أثينا ، ومراكز النشاط الاقليمي الأربعة في مالطة وصوفيا أنتيبوليس وسبليت وتونس ، واللجنة الاستشارية المشتركة بين الوكالات •

٤٥- وتتضح مسؤولية كل من الجانبين تماما وامكانيته في التبليغ لتيسير عملية صنع القرار وتتوفر مرونة كافية من جانب الأمانة للاعتراف بالطابع بين الحكومي للبرنامج وبأنه ممول كليا تقريبا من جانب الأطراف المتعاقدة •

٤٦- ولا يمكن تبرير مثل هذا الهيكل المعقد الا بكونه وسيلة لتنسيق استجابة الأطراف المتعاقدة للأزمة البيئية للبحر الأبيض المتوسط ؛ وهو يشكل عبئا ثقيلا اذا ما استخدم فقط في تخطيط ومراقبة برنامج خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الذى يكلف حوالي ٤ مليون دولار سنويا •

٤٧- ويصح نفس الشيء بالنسبة لهيكل الأمانة الذى يشمل وحدة التنسيق ومراكز النشاط الاقليمي الأربعة وكان دورها يتمثل في العقد الأول من خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في تناول التطوير البرنامجي بصفة أساسية وتناول البرامج الممولة من مصادر أخرى هامشيا فقط •

٤٨- وتعتبر الهياكل التي تم انشاؤها حتى الآن أداة قيمة في متناول الأطراف المتعاقدة، ولا يمكن تبرير تجربتها والدروس المستفادة وانفاق الوقت والمال ، تبريرا كاملا الا اذا أضحت خطة عمل البحر الأبيض المتوسط المحفل الرئيسي الذى يتم فيه مناقشة حماية البحر الأبيض المتوسط والتنسيق لها• ويتطلب ذلك من الأطراف المتعاقدة أن تقوم بانتظام بتوفير المعلومات عن البرامج الوطنية من خلال التقارير السنوية وقيام الأمانة بجمع المعلومات عن الأنشطة الدولية ذات الصلة ونشر المعلومات التوليفية المفيدة من بين هذه المعلومات • وينبغي استخدام مخصصات الميزانية أكثر فأكثر بشكل حفاز ، والبحث عن شركاء مستعدين لاستثمار مواردهم في مشاريع مشتركة • وبالتحديد ، ينطوى ذلك على الاستعداد للتخلي عن فكرة التحكم الكامل في المشاريع لصالح برنامج أوسع نطاقا ينطوى ، في النهاية ، على مجمل الأنشطة ذات الصلة بحماية البحر الأبيض المتوسط •

٤٩- وتكمن فائدة هذا النهج بالنسبة لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط في أنه يمكّن الموارد الضخمة المحلية والوطنية والموارد المتعددة الأطراف التي توجد بالفعل من أن تدعم قضية البحر الأبيض المتوسط والاستفادة في نفس الوقت من الجهود المتصلة بتقرير الأولويات التي تبذلها خطة عمل البحر الأبيض المتوسط على مستوى حوض البحر الأبيض بأكمله •

٥٠- ويجدر التشديد على الجوانب الايجابية الأخرى • فمن العوامل الايجابية وجود اتفاقات دون اقليمية لبحار البيغورى والأدرياتيكي والأيوني ، غير أنه من الضرورى ادماج هذه البرامج ، على نحو أوثق ، في الجهود الاقليمية • ومن المفيد استحداث برامج دون اقليمية مماثلة في مجالات أخرى (مثل برامج منطقة وسط البحر الأبيض المتوسط وبحر ألبوران) والأمانة على استعداد لتقديم المساعدة في هذا الصدد حالما يطلب منها ذلك •

٥١- وقد كان الدعم المقدم من الجماعة الاقتصادية الأوروبية دائما من العوامل الايجابية وهو الدعم الذى لا شك سيستمر بانضمام أعضاء آخرين من بين بلدان البحر الأبيض المتوسط الساحلية الى الجماعة الاقتصادية الأوروبية وبازدياد اهتمام الجماعة الاقتصادية الأوروبية ببرامج البحر الأبيض المتوسط بصفة عامة •

٥٢- وقد تلقت الأطراف المتعاقدة دعما سخيا ومستمرا من جميع أعضاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة • وتم تقديم ما مجموعه ٨ر٢ مليون دولار كدعم لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، وهذا المبلغ يمثل جزءا كبيرا من موارد برنامج الأمم المتحدة للبيئة • واستمر الدعم المالي لفترات أطول من الفترات المعتادة لتقديم مثل هذا الدعم من جانب منظمة تضطلع بدور حفاز مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهذا الدعم قائم حتى الآن • فقد أعرب عن دعم معنوى واطراء لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط في جميع اجتماعات مجلس الادارة تقريبا • ومن ثم فمن حق البلدان الأخرى أن تشهد نجاح برنامج البحر الأبيض المتوسط بل من حقها أيضا أن تتلقى شيئا ما مقابل استثمارها في شكل تجربة ومعرفة تقنية • وينبغي أن تتمكن خطط العمل الأخرى التي استحدثت في نطاق برنامج البحار الاقليمية من الاستفادة من تجربة الأمانة لاسيما وأن لهذه الخطط الكثير من أوجه الشبه مع خطة عمل البحر الأبيض المتوسط •

٥٣- وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على استعداد لمواصلة الاضطلاع بدور الأمانة بالنسبة للاتفاقية ومساعدة الأطراف المتعاقدة كشريك نشط وليس فقط مجرد المساعدة على تنفيذ البرنامج ، اذ ان ذلك ليس دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة •

٥٤- وينبغي أن ننوه بفضل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة (مثل منظمة الصحة العالمية ،ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، واللجنة الحكومية الدولية لعلم المحيطات التابعة لليونسكو ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية) لدورها وتعاونها النشط الذى يتسع نطاقه بمشاركة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تنفيذ بروتوكول المصادر البرية (وبمشاركة منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والموئل ومكتب الأمم المتحدة لعمليات الاغاثة في حالات الكوارث والمنظمة العالمية للسياحة في برنامج الأعمال ذات الأولوية) •

مهمة المستقبل

٥٥- ولا بد من تحقيق المزيد اذا ما أريد انجاز الهدف المشترك لخطة العمل ؛ فسيتعين ترجمة الالتزامات الدولية الى تشريعات وممارسات وطنية واتخاذ اجراء بشأن جميع أحكام الاتفاقية ، واعتماد مقاييس مشتركة بوصفها أداة لانتهاج سياسة بيئية مشتركة ، وسيتعين تأمين التدفق المنتظم للبيانات المتعلقة بالرصد وتحسين تدفق المعلومات •

٥٦- ويمكن للأطراف المتعاقدة أن تنجز هذه الأهداف باستخدام الهياكل التي تم انشاؤها بالفعل والزخم الذى لم يكن من السهل توليده • ويستمد البرنامج قوته من نجاحه • ويجب أن ينتج البرنامج كمية أكبر من البيانات ونوعية أفضل من الدراية العلمية ومقاييس على مستوى المنطقة وأن يتمخض عن تعاون يتجاوز نطاقه اعلانات النوايا وذلك بالاستناد الى فكرة أن البلدان الساحلية للبحر الأبيض المتوسط ما هي الا مجموعة من الدول تجمعها مصالح مشتركة أكبر من المهمة الراهنة لصيانة النوعية البيئية لهذا العجز •

٥٧- اذا ما وجدت الأطراف المتعاقدة التحليل السابق مقبولا بوجه عام ، واذا ما وافقت على تقييم المدير التنفيذى للعقد الماضي وشاطرته نظرته الى خطة عمل البحر الأبيض المتوسط على أنها آلية تنسيق حقا ، فلعلها ترغب في النظر في جدوله الزمني المقترح للبرامج (المبين في المرفق الأول) ومشروع الاعلان (المبين في المرفق الثاني) بغية اعتمادهما بمناسبة الذكرى العاشرة لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط •

المرفق الأول

الجدول الزمني المقترح للبرامج

ألف - البرنامج المنسق MED POL

(أ) تنفيذ برامج الرصد الوطنية من جانب جميع الأطراف المتعاقدة - ١٩٨٧

(ب) اعادة تقييم الأولويات في اطار البرنامج المنسق - ١٩٨٧

(ج) توفير المعدات والتدريب للمشاركين في البرنامج المنسق لتلبية المهام الجديدة ذات الأولوية - ١٩٨٨-١٩٨٩

(د) تنظيم البرامج متعددة الأطراف المنسقة مثل الجولات البحرية المشتركة التي ترعاها الأطراف المتعاقدة - ١٩٨٨

(هـ) اتمام استحداث نماذج نقل الملوثات بواسطة العمليات الهيدروديناميةوالجوية وتجربتها تجربة أولية - ١٩٩٠

باء - الخطة الزرقاء

(أ) اتمام عملية الخطة الزرقاء - ١٩٨٧

(ب) الاستعراض المتعمق من جانب الأطراف المتعاقدة لنتائج الخطة الزرقاء ودراسة أهميتها بالنسبة لاستراتيجيات التنمية الوطنية - ١٩٨٨ - ١٩٨٩.

جيم - برنامج الأعمال ذات الأولوية

(أ) استحداث منهجيات ملائمة لتقييم الأثر البيئي بهدف ادخال هذه المنهجيات في التخطيط الخاص بتنمية المناطق الساحلية - ١٩٨٧

(ب) انشاء شبكة مشاريع نموذجية وطنية للاستزراع المائي توسيعا لنطاق MEDRAP ومتابعته - ١٩٨٨

(ج) انشاء شبكة مشاريع نموذجية وطنية لاستخدام الطاقة الشمسية - ١٩٨٨

دال - المناطق المتمتعة بحماية خاصة

(أ) اعتماد مبادىء توجيهية ومنهجيات مشتركة لمسح المناطق التي يمكن أن تتطلب حماية خاصة - ١٩٨٧

(ب) اتخاذ تدابير خاصة لحماية الثدييات البحرية - ١٩٨٨

(ج) اتمام مسح المنطقة التي يشملها البروتوكول وفقا للمبادىء التوجيهية - ١٩٨٩

(د) زيادة مساحة المناطق المتمتعة بحماية خاصة بنسبة ١٠٠ في المائة (بالمقارنة بالمساحة المحمية في عام ١٩٨٦) - ١٩٩٠

المرفق الأول (تابع)

دال - المناطق المتمتعة بحماية خاصة (تابع)

(هـ) انشاء أول المناطق المعلنة بوصفها خاضعة للحماية الدولية من جانب الأطراف المتعاقدة - ١٩٩٠

هاء - الصكوك القانونية

(أ) التصديق على بروتوكول المصادر البرية من جانب جميع الأطراف في اتفاقية برشلونة - ١٩٨٧

(ب) التصديق على بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة من جانب جميع الأطراف في اتفاقية برشلونه - ١٩٨٧

(ج) اتمام المفاوضات الخاصة ببروتوكول مكافحة التلوث الناشيء عن الاستكشاف والاستغلال في عرض البحر - ١٩٨٧

(د) البدء في مفاوضات حول مبادىء توجيهية أو صك قانوني بشأن تقييم الأثر البيئي للمناطق الساحلية - ١٩٨٦

(هـ) البدء في مفاوضات حول الاجراءات المتعلقة بالمسؤولية والتعويض وحول صندوق الضمان المشترك بين الدول للأضرار البيئية الناشئة عن مواد غير نفطية - ١٩٨٦

(و) اعتماد مرفق متعلق بتلوث الجو في اطار بروتوكول المصادر البرية - ١٩٨٨

واو - مكافحة التلوث الناشيء عن مصادر برية وبحرية

(أ) اعتماد برامج وتدابير تكفل سنويا القضاء على أو الحد من التلوث الناشيء عن مادتين على الأقل من المواد المسرودة في المرفقين الأول والثاني من بروتوكول المصادر البرية - مستمر

(ب) استكمال مسح المصادر البرية وكميات الملوثات التي تصل الى البحر الأبيض المتوسط - ١٩٨٦

(ج) اعتماد التعاريف المطلوبة فيما يتصل بالمرفقين الأول والثاني من بروتوكول المصادر البرية - ١٩٨٧

(د) اعتماد خطط الطوارىء الوطنية من جانب جميع الأطراف المتعاقدة - ١٩٨٨

(هـ) اعتماد الاتفاقات دون الاقليمية الخاصة بتبادل المساعدة في حالات الطوارىء البحرية في المناطق الشديدة الخطر - ١٩٨٨

(و) انشاء تسهيلات مرفئية لاستقبال مياه الصابورة وغيرها من البقايا النفطية في المرافىء الرئيسية الموجودة في البحر الأبيض المتوسط وفقا لمقاييس المنظمة الدولية للملاحة البحرية - ١٩٩٠

المرفق الأول(تابع)

واو - مكافحة التلوث الناشيء عن مصادر برية وبحرية (تابع)

(ز) امداد جميع المدن الساحلية التي يزيد عدد سكانها عن ٠٠٠ ١٠ نسمة ، بمخارج ملائمة لتصريف مياه المجارى على الأقل - ١٩٩٢

(ح) امداد جميع المدن الساحلية التي يزيد عدد سكانها عن ٠٠٠ ١٠٠ نسمة بمرافق ملائمة لمعالجة المجارى - ١٩٩٥

زاى - تدابير أخرى

(أ) اضطلاع الأمانة بجمع ونشر معلومات عن التطورات الرئيسية المتعلقة بالحماية البيئية في البحر الأبيض المتوسط - ١٩٨٦

(ب) انشاء آلية وطنية فعالة لدى كل طرف من الأطراف المتعاقدة لتنسيق تنفيذ جميع جوانب خطة العمل - ١٩٨٧

(ج) اختيار منطقة ارشادية بوصفها منطقة تجريبية للقيام في آن واحد بتطبيق جميع الأحكام والأنشطة القانونية والعلمية والاجتماعية - الاقتصادية للاتفاقية (بما في ذلك بروتوكولات الاتفاقية) وخطة العمل - ١٩٨٧

المرفق الثانـي

مشروع اعلان بمناسبة الذكرى السنوية العاشـــرة
لخطة عمل البحـر الأبيـض المتوســـط

ان الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث والبروتوكـولات المتعلقة بها ،

المجتمعة في جنوا في الفترة ٩ ـ ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ ؛

- وقد استعرضت تعاونها في اطار خطة عمل البحر الأبيض المتوسط خلال السنـوات العشر الماضية ودور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الصدد ؛
- وقد استعرضت أيضا حالة التلوث في البحر الأبيض المتوسط على ضوء الوثائـق التي أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ؛
- واذ تبادلت وجهات النظر ، على نطاق واسع ، بشأن الحالة البيئية الشاملة في البحر الأبيض المتوسط ؛
- واذ تعرب عن ارتياحها للأعمال المضطلع بها بالفعل والتقدم المحرز ؛
- واذ تلاحظ أن نوعية البيئة في البحر الأبيض المتوسط لاتزال مع ذلك تدعو الـــى القلق ؛

تؤكد من جديد ما يلي :

١ـ ان حماية البيئة البحرية للبحر الأبيض المتوسط أمر أساسي لتنمية دوله الساحلية وتحسين نوعية الحياة لسكان هذه الدول ؛

٢ـ ان التعاون الدولي أمر أساسي لحماية بيئة البحر الأبيض المتوسط وتنمية مـوارد الحوض واستخدامها على نحو رشيد ؛

٣ـ ان خطة عمل البحر الأبيض المتوسط قد ثبت أنها آلية مفيدة ، على نحـو فريـد ، لتعزيز وتنسيق العمل المشترك فيما بين البلدان الساحلية في مجال الحماية البيئية ؛

٤ـ ان التضامن الدولـي يجب أن يلعب دورا متعاظما في الدفاع عن البحر الأبيـض المتوسط الذي يعتبر تراثا مشتركا للأمم المشاطئة له ، بل ، وبوجه أعم ، للبشرية جمعاء ؛

٥ـ ان الطابع المعقد للمشاكل المؤثرة على البحر الأبيض المتوسط قد تأكـد بتجربـة السنوات العشر الماضية وهو يتطلب استجابة مستمرة متعددة التخصصات على عدة مستويات ؛

٦ـ ان أحكام اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها ينبغي أن تدمج كلما كان ذلك ملائمـا فـي التشريعات الوطنية للأطراف المتعاقدة ؛

٧ـ ان برنامج رصد وبحث مصادر ومستويات وآثار التلوث في البحر الأبيـض المتوسـط (MED POL) ينبغي أن يستمر كنشاط دائم ليقدم الأساس العلمي السليم لاتخاذ الاجراءات العلاجية ؛

المرفق الثاني (تابع)

٨- ان مخططات بدائل الخطة الزرقاء ينبغي أن تحلل بدقة من جانب الأطراف المتعاقدة وأن تقيّم أهميتها لاستراتيجيات التنمية الوطنية تقييما شاملا ؛

٩- ان برنامج الأعمال ذات الأولوية ينبغي أن يعمل على تعزيز المشاريع التي تسعى الى حل المشاكل وتتجه نحو العمل مع التركيز على نقل التجربة والتكنولوجيا القابلة للتطبيق ؛

١٠- ان مركز النشاط الاقليمي للمناطق المتمتعة بحماية خاصة ينبغي أن يعمل على تعزيز قيام الدول الساحلية على نحو عاجل بتسمية مناطق تتمتع بحماية خاصة واخضاع المناطق ذات الأهمية البيئية المحددة بالنسبة للبحر الأبيض المتوسط ، ككل ، للحماية المشتركة للأطراف المتعاقدة ؛

١١- ان المركز القليمي لمكافحة التلوث بالنفط ينبغي أن يعمل على تعزيز التعاون فيما بين الدول الساحلية فيما يتعلق بمعالجة حالات الطوارىء التي تنطوى على التلوث بالنفط ؛

١٢- ان المشاركة النشطة من جانب المؤسسات الوطنية أمر أساسي لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط ؛

١٣- ان المراكز الوطنية المكلفة بالاضطلاع بدور اقليمي ينبغي أن تعمل على تعزيز الشبكات التعاونية على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط بوصفها آلية لتنفيذ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ؛

١٤- ان الدعم الذى تقدمه المنظمات الدولية والاقليمية وغير الحكومية ينبغي أن يعترف به بوصفه أمرا أساسيا لبلوغ أهداف خطة عمل البحر الأبيض المتوسط على نحو تام ؛

١٥- ان هياكل خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ينبغي أن تصبح المحفل الرئيسي الذى يتم فيه مناقشة وتنسيق التدابير الخاصة بحماية البحر الأبيض المتوسط .

وبالنظر الى ما تقدم ، فانها :

تحيط علما مع الارتياح بالتقدم الذى أحرزته معا في استحداث هياكل أساسية علمية وقانونية ومؤسسية ملائمة وفي نشر الوعي بين الجماهير ؛

تؤكد من جديد عزمها على التعاون لحماية البيئة في البحر الأبيض المتوسط والاستخدام الرشيد لموارده اذ انها تدرك مقدار ما تسهم به هذه الموارد في بلوغ أهدافها الانمائية المشتركة وفي تحقيق السلم للمنطقة ؛

تلتزم بتعجيل تنفيذ البرامج الوطنية والدولية من أجل بلوغ الأهداف الحالية لخطة العمل؛

تعتمد الجدول الزمني للبرامج المبين في المرفق بوصفه مرشدا للعمل المحدد على الصعيدين الوطني والاقليمي ؛

تقرر استخدام ميزانيتها المشتركة ، بشكل حفاز وعلى نحو متعاظم ، في المشاريع المشتركة مع المنظمات التي تبدى استعدادا للمساهمة بمواردها الذاتية ؛

تقرر توجيه نداء عام الى سكان الدول الساحلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط البالغ عددهم ٣٥٠ مليون نسمة والى السياح الذين يقومون بزيارة المنطقة والبالغ عددهم ١٠٠ مليون سائح، لادراك القيمة الطبيعية والاقتصادية والثقافية الاستثنائية للبحر الأبيض المتوسط والالتزام بحماية البحر الأبيض المتوسط ، على صعيد فردى وجماعي ؛

المرفق الثاني(تابع)

تقرر زيادة جهودها، من خلال جميع القنوات الاعلامية الملائمة ، لتوسيع نطاق التعريف بأهداف ومنجزات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ؛

تدعو الحكومات الى اعلان أسبوع بيئة البحر الأبيض المتوسط سنويا بوصفه مركزا لحشد المبادرات المحلية والوطنية والاقليمية ؛

تعرب عن تقديرها لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومديره التنفيذى وموظفيه لدعمهم المتفاني والمتواصل ، وتدعو برنامج الأمم المتحدة للبيئة الى مواصلة القيام بدور الأمانة لاتفاقية برشلونة •

- - - - -